مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR)
المجلد : 10 العدد : (02) / (2021)
ISSN: 2170- 1938
EISSN: 2602-7313
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة (الجزائر)

اسهامات حوكمة الموارد الطاقوية في تحقيق التنمية المستدامة

– دراسة حالة القطاع النفطي في الجزائر –

Contributions of energy resource governance to achieving sustainable development

- Case study of the oil sector in Algeria –

د/ شريفة جعدي[1] (*)، د/ ليلى ريمة هيدوب[2]، أ.د/ محمد الخطيب نمر [3]

[1] جامعة قاصدي مرباح ورقلة (معهد التكنولوجيا)، cherifa2010@gmail.com

[2] جامعة قاصدي مرباح ورقلة (كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير)، hidoubleila@hotmail.fr

[3] جامعة قاصدي مرباح ورقلة (كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير)، n.melkhatib@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/30 تاريخ القبول: 2022/01/20 تاريخ النشر: 2022/01/22

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين اعتماد الحوكمة أو ما يعرف بالحكم الراشد و تحقيق التنمية المستدامة حيث أن الجزائر تمر في الآونة الأخيرة بمرحلة أزمة اقتصادية نتيجة الانخفاض الذي عرفته أسعار النفط ،وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تبرز أهمية هذا الموضوع من خلال إظهار عدم كفاءة استغلال الفوائض المالية الناجمة عن الريع النفطي في الجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي مع بروز بعض الظواهر السلبية على غرار انتشار الفساد و الذي سبب تراجع تطبيق مؤشرات الحوكمة .و قد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر اعتمدت في ظل السياسة الطاقوية على برنامج طويل المدى للتحكم في الطاقة و الانتقال نحو بدائل جديدة عوض التقليدية بالإضافة إلى محاولة تهيئة المناخ الملائم لتصيب قدرات هامة من الطاقات المتجددة،هذه الأخيرة التي يعول عليها كثيرا للخروج من التبعية لقطاع المحروقات من جهة، و ضمان استدامة مواردها الطاقوية من جهة أخرى

الكلمات المفتاحية : النفط ، تنمية مستدامة ، حوكمة موارد طاقوية ، الكفاءة الاقتصادية .

ABSTRACT :

This study aims to determine the relationship between the adoption of governance or what is known as good governance and achieving sustainable development, as Algeria is recently going through a phase of economic crisis as a result of the drop in oil prices. The inefficiency of exploiting the financial surpluses resulting from oil rents in Algeria in achieving economic diversification, with the emergence of some negative phenomena such as the spread of corruption, which caused a decline in the application of governance indicators The study concluded that Algeria relied, in light of the energy policy, on a long-term program to control energy and move towards new alternatives instead of traditional ones, in addition to trying to create an appropriate climate to install important capacities from renewable energies, the latter of which is very reliable to get out of dependence on the hydrocarbon sector On the one hand, and ensuring the sustainability of its energy resources, on the other.

Keywords : Oil, energy resource governance, Sustainable development , Economic efficiency

(*) المؤلف المراسل

1. مقدمة:

يعتبر موضوع الطاقة إلى جانب الأمن الغذائي والأمن المائي أهم المحاور التي يطرحها نموذج التنمية المستدامة، كجزء لا يتجزأ من نهج دولي متماسك إزاء تحقيقها حيث أصبح الشغل الشاغل هو كيف يتم ربط هذه التغيرات المتسارعة في مجال الطاقة بتحقيق نموذج للتنمية المستدامة.خاصة بزيادة الطلب على المصادر الطاقوية غير المتجددة نظرا للمعدلات المتزايدة في استخدامها نتيجة ارتفاع الكثافة السكانية بالإضافة إلى انتشار المخاوف البيئية المرافقة لهذا الاستهلاك المتصاعد من التلوثات التي تؤدي إلى أثار وخيمة على المستوى البيئي و الاجتماعي على حد سواء.

أصبح النفط يسيطر على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي وبشكل أكبر على التجارة الدولية، إذ يعتبر محور دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر حيث ساعد على تطوير الحياة فهو يعتبر مفتاح للتطور والرقي والتنمية بجميع أشكالها، وأصبح يقرر مصير الشعوب في حروب اقتصادية بين دول منتجة وأخرى مستهلكة.

تشهد الاقتصاديات العالمية تحولات كبيرة نحو التنمية القائمة على الاستدامة، وهذا لاستدراك الآثار الخطيرة التي خلفتها التنمية التقليدية، حيث توفر التنمية المستدامة مجالا للتوازن بين الأبعاد الاقتصادية ، الاجتماعية ، التكنولوجية والبيئية ضمن التصور والتطبيق، ويعول عليها في طرح مختلف القضايا التي تمثل أفاق وتحديات لاستمرار وتيرة التنمية وتحسين شروط الحياة في ظل بيئة متوازنة. لذا أصبح من الضروري العمل على تحقيق نمو اقتصادي ترافقه تنمية مستدامة ولا يكون ذلك إلا بحوكمة هذه الموارد.

والجزائر كغيرها من الدول التي تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات حيث تمثل صادرات هذا القطاع أكثر من 90 % من إيرادات الدولة من العملة الصعبة، حيث تساعد العوائد على تنفيذ برامج التنمية إذ تقف هذه الأخير أمام التحديات المطروحة آنفا، واعتبار النفط موردا ناضبا مما يجعل خيار التوجه نحو حوكمة قطاع النفط أمر ضروري لتبني نموذج التنمية المستدامة.

و إنطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية :

ما مدى مساهمة حوكمة القطاع النفطي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ؟

و من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى هدف الدراسة نطرح جملة من التساؤلات الفرعية :

- ما هي انعكاسات حوكمة الموارد الطاقوية على مؤشرات التنمية المستدامة ؟
- ما مدى فعالية دور حوكمة القطاع النفطي في ترشيد استخدام الطاقات غير المتجددة ؟
- ما مدى نجاعة الاستراتيجيات الطاقوية التي تتبناها الجزائر في تحقيق الاستدامة في ظل التحديات البيئية الراهنة ؟

و للإجابة على هذه التساؤلات يمكن صياغة **الفرضيات** التالية :

- تبني مبادئ الحوكمة يوفر الركائز الأساسية لبناء نموذج اقتصادي مستدام يحافظ على البعدين الاجتماعي و البيئي ؛
- فرضت التحديات البيئية على الجزائر الانتقال إلى نموذج طاقوي جديد ، للمحافظة على الإمكانيات الطاقوية لها و حماية البيئة في آن واحد؛
- اعتماد الجزائر على إستراتيجية بعيدة المدى تدمج بين الاستخدام العقلاني و المستدام للطاقات غير المتجددة مع الاعتماد على الطاقات المتجددة هي الأخرى و تطوير تطبيقاتها ، سيسمح بتحسين المؤشرات الكلية الاقتصادية والبشرية.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على حوكمة القطاع النفطي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر حيث حاولنا التعرف على مقومات حوكمة القطاع النفطي وإبراز أهم مبادئه التي تمثل الدعامة الأساسية لاستدامة التنمية في الجزائر،على اعتبار أن هذا

القطاع يمثل القطاع الرئيسي لتمويل السياسات التنموية في الجزائر ، كما أن الوضع الراهن أصبح يتطلب ضرورة معالجة موضوع الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة.

منهج الدراسة :

لمعالجة إشكالية الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي و المنهج التحليلي ، للتمكن من تحديد مختلف الخلفيات النظرية للموضوع إضافة إلى ربط العلاقة بين مؤشرات الحوكمة و إشكالية تحقيق التنمية المستدامة .

2. واقع التنمية المستدامة في الجزائر:

يقاس الوضع القائم للتنمية المستدامة في أي دولة باعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية ، البيئية والاجتماعية، وفيما يلي تحليل لواقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات :

1.2. مؤشرات بيئية :

اهتمت الجزائر على غرار باقي دول العالم بإقامة إطار قانوني يحاول الموازنة بين حماية البيئة و تحقيق التنمية ، وقد اتخذت جملة من الإجراءات أهمها :

- استحداث اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1974؛
- قانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة ؛
- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ؛
- المخطط المحلي لأجندة 21 سنة 2001 ؛
- القانون الخاص بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها سنة 2001؛
- القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو ؛
- القانون الخاص بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة سنة 2001.(أيت قاسي عزو رضوان ،2019، ص 50)

وفي وثيقة ، «المخطط الوطني (الجزائري)للتهيئة الإقليمية تشير الحكومة إلى أن التنمية المستدامة تشكل بعدا يوجه مجموعة الخطوط التوجيهية للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، ولابد من الإشارة هنا إلى أن الحديث عن التنمية المستدامة يعني الحديث عن الاقتصاد الأخضر.

يقوم الخط التوجيهي الأول الذي وضعه القانون وهو استدامة الموارد، على ثلاثة برامج عمل إقليمية تفيد الاقتصاد الأخضر، وهي : استدامة الموارد المائية، المحافظة على التربة و مكافحة التصحر، حماية النظم الإيكولوجية . وقد ترجم تطبيق المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية بعدد من الإجراءات العامة التي تندرج في إطار الاقتصاد الأخضر، وأنشأت

مؤسسات عامة مهمتها المساعدة على تصور سياسات للتنمية المستدامة وتطبيقها، فتأسس المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، والمركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية، والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، والمركز الوطني للتدريب البيئي، والمركز الوطني لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف، وشبكة رصد نوعية الهواء .أما في مجال المياه، فتم إنشاء

وكالة الحوض المائي، والمكتب الوطني للصرف الصحي، والمكتب الوطني للري والصرف، والشركة الجزائرية للمياه الصالحة للشرب . وفي موازاة تطبيق التسعيرة الجديدة لمياه الشفة والمياه المستخدمة في الصناعة و الزراعة ، يتم تقديم دعم لمبادرات الاقتصاد في الاستهلاك عبر استخدام تقنيات ملائمة في الري، مثل الري الموضعي والرش.(قحام وهيبة ، 2016 ، ص450)

وترتكز الإستراتيجية الوطنية لتنمية المستدامة الهادفة إلى تحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر، على ثلاث محاور أساسية:

- ✓ بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات، وخلق مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر المنتشرة؛
- ✓ الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه، والأراضي الفلاحية ، الغابات والتنوع البيئي ؛
- ✓ تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أمثل للنفايات، وعمليات التطهير ومختلف الشبكات.(صيد تونس ،2018،ص 114)

2.2. مؤشرات اقتصادية :

لقد باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة عددا من الإصلاحات والمبادرات الرامية بشكل خاص إلى تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الأمن الطاقوي، وحماية البيئة وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر والنهوض بالمجالات الترابية، غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وربطها فيما بينها بشكل أفضل في إطار إستراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، تشجيع أنماط مستديمة للإنتاج والاستهلاك مع المساهمة في إيجاد الثروات ومناصب الشغل، ويجب أن ترتكز هذه الإستراتيجية على مقاربة معتمدة على الرهانات المحلية ويكون بمقدورها الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية.

تشجع الخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال 2019- 2015 م لزيادة دعم مسيرة النمو والتنمية التي بدأت منذ العشرية التي سبقت على الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر بالأخص الزراعة والمياه، إعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة، وخصص لهذا البرنامج ميزانية تقدر ب 22.100 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 280 مليار دولار(سهيلة حسيب ،2018، ص308-309)

وتتمثل المحاور الأساسية لهذا البرنامج فيما يلي :

أولا : تحسين الحكامة و ترقية الديمقراطية التشاركية :من خلال:

-ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال.

-تحسين نوعية الحكامة و محاربة البيروقراطية.

-تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الآفات الاجتماعية.

-تحديث الخدمة العمومية و تحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة.

ثانيا : تطوير الاقتصاد الوطني :وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة وتوسيع النسيج الصناعي.

ثالثا : ترقية و تحسين الخدمة العمومية :وذلك من خلال مواصلة جهود انجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية و ترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين المناطق. (سالمي رشيد ،2018، ص16)

3.2. مؤشرات اجتماعية :

أ. التشغيل و البطالة :

إن سياسة التشغيل المنتهجة في الجزائر في إطار برامج الإنعاش لم تعمل على تحقيق شروط العمل المنتج واللائق، أين يظل أكثر من نصف العمال فيها غير مؤمنين اجتماعيا ولا يحصلون على أجور عادلة، مع تزايد وانتشار ظاهرة الفقر والهجرة السرية التي أصبحت ملاذ الكثير من الشباب البطال في يومنا هذا، كما أن سبب إخفاق السياسة المتبناة في مكافحة البطالة في الجزائر حسب العديد من الإحصائيات، يعود بشكل أساسي إلا أن هذه الأخيرة مبنية على الظرفية بغية شراء السلم الاجتماعي، بالإضافة إلى كونها تعتمد بشكل كبير على برامج الإنفاق الحكومي، التي يعد الريع من المحروقات مصدر تمويلها والذي بدوره رهين تقلبات الأسواق الدولية. (سهيلة حسيب ،2018، ص311)

والجدول الموالي يوضح تطورات معدلات البطالة للفترة(2010 -2017):

الجدول 01: تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة(2010 -2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة %	10	10	11	9.80	10.60	11.90	11.50	11.69

المصدر :(ONS Rapports ;2000-2017)

صحيح أن معدل البطالة الإجمالي انخفض كثيرا خلال الفترة 2010-2017 ، لكن هذا لا يكفي فعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل الحدّ من ظاهرة البطالة من خلال البرامج العديدة والأجهزة المتنوعة التي استحدثتها، إلا أن معدل البطالة بقي مرتفعا لدى فئة الشباب وذلك مقارنة بمعدل البطالة الإجمالي .وقد وصل معدل البطالة لدى فئة الشباب من 16 إلى 19 سنة إلى وهو معدل مرتفع جدّا 38.8% مقارنة بالمعدل الإجمالي11.2% ، أما بالنسبة لفئة الشباب من 20 إلى 24 سنة فقد وصل معدل البطالة فيها إلى27.6% وهو معدّل مرتفع أيضا ، أما الفئة العمرية من 25إلى 29 سنة فقد وصل معدل البطالة فيها هي الأخرى إلى 18.4% وهذه الإحصائيات إن أشارت فإنما تشير إلى أن المعدل الإجمالي للبطالة المصرح به من قبل الديوان الوطني للإحصائيات لا يعكس حقيقة الاختلال في سوق العمل الذي تعيشه الجزائر، لأننا نجد أنه في حالة الجزائر نسبة الشباب كبيرة ضمن القوى العاملة(من 15 60 -سنة). (مداح عبد الهادي ،2020، ص107–108).

ب– الفقر :

لقد مضى أكثر من خمسين سنة منذ بدأت التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، وبالرغم مما أتاحته هذه التنمية من تحسن في بعض المؤشرات منها التعليم، الصحة والزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، إلا أنها ما زالت قاصرة عن الارتقاء بالغالبية العظمى من أفراد المجتمع الجزائري إلى مصاف الفرد بالدول المتقدمة، ويرجع هذا القصور لمجموعة من المعوقات التي ما تزال قائمة بالمجتمع الجزائري حتى وقتنا الراهن. (عبد المالك مهلل ،2020، ص112)

والجدول الموالي يوضح تطورات معدلات الفقر للفترة(2010 -2017):

الجدول 02: تطور معدلات الفقر في الجزائر للفترة(2010 -2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل الفقر %	6.2	5.5	5.2	5	5.2	11.90	11.50	11.69

المصدر :(ONS Rapports ;2000-2017)

من خلال الجدول نلاحظ أن نسب الفقر في الجزائر في تناقص مستمر حيث تناقصت من 6.2% سنة 2010 إلى سنة 2017 ،و لكن الواقع الفعلي و أراء الخبراء تشير إلى عكس هذه الإحصائيات الرسمية حيث تشير الدراسات الخاصة بالمختصين و المتابعين أن ربع سكان الجزائر فقراء و النسبة مرشحة للارتفاع.

3. مدخل للقطاع النفطي :

كان الفحم ولفترة طويلة يمثل المصدر الرئيسي للطاقة العالمية، إلا أنه و باكتشاف النفط سنة 1859 بأمريكا أصبح أحد المواد الإستراتيجية الهامة التي يحدث بسببها التنافس والصراع الدولي لأجل السيطرة على المصادر والأسواق.

تكمن أهمية النفط فيما يلي : يمثل النفط متغير إستراتيجي في نموذج التنمية العالمي وذلك لانخفاض تكلفته وسهولة استخدامه مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى ؛

- إن قيام معظم الصناعات الثقيلة واستمرار القطاعات الاقتصادية يرتكز بشكل كبير على النفط ؛
- يشكل النفط المصدر الرئيسي للطاقة في الدول العربية وكما انه يمثل مصدر لخلق فرص العمل ؛
- إن توفير بدائل النفط يتطلب وقتا طويلا وجهدا كبيرا. (وحيد خير الدين ،2013 ، ص 93)

1.3. الهيكل المؤسساتي للقطاع النفطي العالمي :

نظرا لأهمية القطاع النفطي العالمي و باعتباره من أكثر القطاعات الاقتصادية تعقيدا والتي أثرت على مختلف الدول، ولتنظيم هذا القطاع سعت مختلف الدول إلى إنشاء منظمات لحماية مصالحها وتحقيق أهدافها، حيث أنشأت الدول المنتجة والمصدرة للنفط منظمتي الأوبك و الأوبك وأنشأت الدول المستهلكة منظمة الطاقة العالمية، وتعمل كل منظمة على حماية مصالح الجهة المنشأة لها.

1.1.3.منظمة الأوبك OPEC :

تأسست منظمة الأوبك في 14 سبتمبر 1960 من قبل كل من : العراق – السعودية – الكويت – إيران – فنزويلا
أنشأت هذه المنظمة بهدف حماية مصالح هذه الدول النامية، حيث تمثل السبب الرئيسي لإنشاء هذه المنظمة هو التحكم في أسعار النفط وكذا التكتل لمواجهة الشركات النفطية الكبرى، التي تقوم بتخفيض أسعار النفط الأمر الذي تسبب في حدوث خسائر للدول المنتجة للنفط.

وتعرف منظمة الدول المصدرة للنفط بأنها هيئة تضم اثنتي عشرة دولة تعتمد على صادراتها النفطية بشكل كبير لتحقيق دخولها، وتتمثل هذه الدول في : الإمارات العربية المتحدة، اندونسيا، إيران، الغابون ، الجزائر، المملكة العربية السعودية، العراق، فنزويلا، قطر، الكويت، ليبيا، النيجيريا. (عصام نعمان،1982 ، ص 110)

2.1.3.منظمة الأوابك OAPEC :

وهي منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط تم إنشاؤها في 09 جانفي 1968 في بيروت وحددت الكويت مقرا لها، هي منظمة إقليمية عربية متخصصة حيث تضم الدول العربية التي تنتج البترول وتصدره، حيث تسعى للعمل فيما بينها لتطوير الصناعة البترولية باستخدام مواردها و إمكانياتها في مشاريع مشتركة، كما تعمل على تأمين وصول النفط للأسواق العالمية، تضم حاليا 11 دولة عربية كما بقيت العضوية في المنظمة مفتوحة لأي دولة مصدرة للنفط شرط أن تلتزم بميثاق المنظمة، أن يمثل النفط دورا مهما في اقتصادها.

تتمثل الدول الأعضاء في : السعودية، الكويت، ليبيا، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، العراق، سوريا، مصر، تونس. (وحيد خير الدين ،ص 93)

3.1.3. الوكالة الدولية للطاقة AIE :

أنشأت هذه الوكالة يوم 18 نوفمبر 1974 من قبل الدول الصناعية التي تعتبر المستهلك الأساسي للطاقة كما أنها لا تمتلك لهذه الموارد الطاقوية في مناطقها الجغرافية وعلى رأسها النفط، حيث تعمل هذه الدول على توفير مختلف متطلباتها النفطية بشكل مستمر وبسعر مناسب، وللوصول لهذا الهدف كانت هذه الدول تتكتل للضغط على الدول المصدرة للنفط.

لكن السبب الأساسي لإنشاء هذه الوكالة كانت عندما رفضت الدول العربية ضخ النفط للدول الغربية خلال حرب أكتوبر 1973. .(أحمد شفيق الخطيب،1990 ، ص 323)

2.3.وضعية القطاع النفطي في العالم :

1.2.3. الاحتياطي العالمي للنفط :

يمثل الاحتياطي البترولي الثروة من المورد التي يمكن استغلالها بصورة متكاملة، حيث يتأثر الاحتياطي البترولي بطريقة الإنتاج و الاستهلاك وكذا التكنولوجيا المعتمدة في التنقيب و الاستخراج وكذا أسعار البترول، ويصنف الاحتياطي إلى احتياطي مؤكد و احتياطي محتمل و احتياطي غير مكتشف.

جدول رقم (03) : يمثل الاحتياطي العالمي للنفط **الوحدة : %**

السنوات	1999	2009	2019
الشرق الأوسط	53.7	49.2	48.1
جنوب ووسط أمريكا	7.5	15.2	18.7
شمال امريكا	18.2	14.2	14.1
رابطة الدول المستقلة	9.4	9.4	8.4
افريقيا	6.6	8.0	7.2

اسيا والمحيط الهادي	2.9	3.0	2.6
اوروبا	1.6	0.9	0.8
المجموع (الف مليون برميل)	1277.1	1531.8	1733.9

Source :https://www.bp.com/content/dam/bp/businesssites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2020-full-report.pdf, p :15. 10/12/2020 00 :43.

بلغت الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط 1734 مليار برميل في نهاية عام 2019، حيث يتضح من خلال الجدول رقم (03) أن نسبة الاحتياطي المؤكد على مستوى العالم حقق تحسن خلال الفترة ما بين 1999 إلى غاية سنة 2019، حيث تتربع منطقة الشرق الأوسط على أكبر احتياطي حيث يمثل 48.1 %، وسجل اقل احتياطي على مستوى منطقة أوروبا 0.8 %، أما منطقة شمال إفريقيا فقد قدر الاحتياطي بحوالي 7.2 %حسب إحصائيات سنة 2019.

2.2.3.الإنتاج العالمي للنفط : يمثل الجدول رقم (04) الانتاج العالمي للنفط

جدول رقم (04) : يمثل الإنتاج العالمي للنفط الوحدة : بآلاف البرميل لليوم

السنوات	2009	2019
الشرق الأوسط	22402	26532
جنوب ووسط أمريكا	6935	5811
شمال أمريكا	10663	18620
رابطة الدول المستقلة	12893	14284
إفريقيا	9418	7905
أسيا والمحيط الهادي	7531	7090
أوروبا	4171	3000
العالم	74013	83182

Source :https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2020-full-report.pdf. 09/12/2020 14 :16.

بلغ الإنتاج العالمي للنفط 83182 آلاف برميل في نهاية عام 2019، حيث يتضح من خلال الجدول أنه في تزايد خلال الفترة إلى غاية سنة 2019 في كل من الشرق الأوسط بشكل اكبر وجنوب ووسط وشمال أمريكا ورابطة الدول المستقلة، بينما شهدت هذه الفترة انخفاض في الإنتاج في كل من إفريقيا وأوروبا واسيا والمحيط الهادي حسب إحصائيات سنة 2019.

3.2.3. الاستهلاك العالمي للنفط : يمثل الجدول رقم (05) الاستهلاك العالمي للنفط

جدول رقم (05) : يمثل الاستهلاك العالمي للنفط الوحدة : بآلاف البرميل لليوم

السنوات	2009	2019
الشرق الأوسط	7730	9416
جنوب ووسط أمريكا	5519	5923
شمال أمريكا	22253	23536
رابطة الدول المستقلة	3487	4227
إفريقيا	3322	4096
أسيا والمحيط الهادي	26228	36178
أوروبا	15561	14896
العالم	84083	98272

Source :https://www.bp.com/content/dam/bp/businesssites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2020-full-report.pdf. 09/12/2020 15 :54.

بلغ الاستهلاك العالمي للنفط 98272 آلاف برميل في نهاية عام 2019، حيث يتضح من خلال الجدول رقم (05) أنه في تزايد خلال الفترة ما بين 1999 إلى غاية سنة 2019.

4. حوكمة القطاع النفطي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة

1.4. لمحة تاريخية عن تطور النفط في الجزائر :

إن النفط في الجزائر موجود جيولوجيا منذ القدم و تمت ملاحظته على الطبيعة من قبل الفينيقيين الرومان ،العرب و الأتراك إلا أن بداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر كانت مع بداية القرن العشرين ، ففي شمال البلاد ظهرت مؤشرات نفطية على سطح الأرض مثل بئر تليوانت جنوب غرب غليزان الذي م اكتشافه سنة 1915 إضافة إلى واد قطرين (جنوب سور الغزلان) .

فبداية الإنتاج الفعلي للنفط في الجزائر كانت سنة 1956 حيث بلغ إنتاج واد قطرين (بئر بترولية) ما يعادل 308.7 ألف طن خلال الفترة (1956-1949).(عفاف الحسيني ،2000)

و يمكن توضيح تطور النفط في الجزائر تاريخيا في الجزائر من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (06): التكور التاريخي للنفط في الجزائر

الفترة	المقتضيات
1965-1962	اتفاقية بين الجزائر و فرنسا على أن تستمر هذه الأخيرة في إدارة المحروقات (البترول) خلال مرحلة انتقالية (ما يعرف باتفاقية الجزائر) . إنشاء شركة سوناطراك و بداية بسط السياسة الوطنية للطاقة
1971-1965	التحول من اتفاقية الجزائر إلى سياسة التأميم في 24 فيفري 1971
1973-1971	الانفجار النفطي السعري بسبب ظروف المرحلة (حرب 1973)
1986-1973	من الصدمة إلى الصدمة البترولية المضادة
1993-1986	اشتداد الأزمة بسبب تراجع الأسعار و الشروع في برامج التصحيح الهيكلي و إعادة الجدولة
1998-1993	مخاوف من عدم الاستقرار المالي بسبب تراجع الأسعار سنة 1998
2006-1999	فترة ارتياح نسبية بسبب الانفجار النفطي السعري
2006 - الأن	عودة الهواجس من تراجع أسعار الطاقة

المصدر : سعيدة برادعي ، "قياس أثر تغيرات العوائد البترولية على السياسة المالية في الجزائر للفترة 2014/1990"،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، ص 18.

كما هو جلي فإن اقتصاد الجزائر هو اقتصاد ريعي بمجمله، يعتمد على تصدير المواد الطاقوية أساسا المتمثلة في النفط والغاز الطبيعي المتوفر في مناطق الجنوب الكبير ويرتبط اقتصادها بضمان تدفق هاتين المادتين ومدى إستمراريتهما وبوتيرة ثابتة.

ويعتبر النفط والغاز أهم سلعتين في التجارة الدولية باعتبارهما محور الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وكمعظم الدول المصدرة للنفط يحتل قطاع المحروقات مكانة أساسية في الاقتصاد الجزائري، ويعتبر المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتي المجالات فهو يمثل ما نسبته % 10 من الناتج الوطني المحلي وأكثر من % 90 من الميزانية العامة للدولة تمول عن طريق الجباية البترولية، ويساهم ب61 %من إيرادات الصادرات.

في الفترة ما بين 2013-2017 وضعت الجزائر خطة استثمارية، تعتزم فيها إنفاق حوالي11 مليار دولار في مجال الطاقة، وحسب نشرية المناقصات لقطاع الطاقة والمناجم فإن الجزائر احتلت المرتبة الثالثة كأكبر مستثمر في قطاع الطاقة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مدى السنوات الخمس المقبلة بعد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وتشمل هذه الاستثمارات كل من الاستكشافات، النقل والتوزيع إضافة إلى عمليات تطوير منشات التحويل .(نبيل زغبي ،2012 ، ص 168)

2.4. تطور إنتاج النفط و الغاز في الجزائر :

1.2.4. تطور إنتاج النفط في الجزائر و أثره على الناتج المحلي :

الإصلاحات المتبعة في قطاع المحروقات كان لها أثرها في استقطاب الشركات الأجنبية و زيادة الاكتشافات التي أدت إلى زيادة الاحتياطات النفطية و نمو الإنتاج و الجدول الموالي يوضح تطور احتياطي و إنتاج النفط في الجزائر للفترة 1986-2016 :

الجدول (07):تطور احتياطي و انتاج النفط في الجزائر خلال الفترة 1986-2016 (الوحدة : الاحتياطي : مليون برميل ، الإنتاج : الف برميل يوميا)

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
الاحتياطي	8800	8500	9200	9236	9200	9200	9200	9979
إنتاج النفط	673.9	684.2	656.6	727.3	789.9	803.0	756.5	747.3
السنوات	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**
الاحتياطي	9979	9979	10800	11200	11310	11310	11310	113110
إنتاج النفط	752.5	752.5	806.7	846.1	827.3	749.6	796.0	776.6
السنوات	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
الاحتياطي	11310	11800	11350	12700	12200	12200	12200	12200
إنتاج النفط	942.4	1311.4	1352.0	1368.8	1371.6	1356.0	1216.0	1189.8
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	
الاحتياطي	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	
إنتاج النفط	1189.8	1162.0	1199.8	1202.6	1193.0	1157.0	1147.0	

المصدر :بن عوالي خالدية ،استخدام العوائد النفطية ،دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر و تجربة النرويج ، مذكرة ماجستير ، جامعة وهران 2015،2-2016، ص 90.

بما أن النفط هو أهم سلعة تنتجها الجزائر ، و نظرا للأهمية الكبيرة التي احتلتها هذه السلعة أصبحت تشكل قطاعا اقتصاديا كاملا له وزنه الخاص في الاقتصاد الوطني الجزائري ،إذ أصبح أحد فروع الإنتاج في الاقتصاد الوطني و نمو الناتج المحلي أصبح مرتبط جدا بنمو القطاع النفطي و هذا ما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول (08) :مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي (PIB) خلال الفترة 1997-2016

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دينار)	الناتج المحلي للقطاع النفطي (مليار دينار)	النسبة المئوية %	السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دينار)	الناتج المحلي للقطاع النفطي (مليار دينار)	النسبة المئوية %
1997	2780.2	839.0	30.2	2007	9389.6	4157.4	44.3
1998	2830.5	638.2	22.5	2008	11043.7	4997.6	45.3
1999	3248.2	890.2	27.4	2009	9968.01	3109.1	31.2
2000	4098.8	1616.3	39.4	2010	11991.6	4180.4	34.9
2001	4227.1	1443.9	34.1	2011	14519.8	5242.1	36.1
2002	4522.8	1477.0	32.8	2012	15843.0	5536.4	32.9
2003	5247.5	1868.9	35.6	2013	16569.3	4968.0	30.9
2004	6135.9	2319.8	37.8	2014	17228.6	4657.8	27.0
2005	7544.1	3352.9	44.4	2015	16702.1	3134.2	18.8
2006	8463.5	3885.2	45.9	2016	17406.8	3025.6	17.4

المصدر:التقرير السنوي للبنك الجزائري للسنوات 2002-2005-2008-2012-2016.

من خلال الجدول يتضح ارتباط نمو الناتج المحلي الإجمالي**(PIB)** بشكل طردي بنمو الناتج المحلي لقطاع النفط حيث شهد **(PIB)** نموا بنسبة **% 26** سنة **2000** عند نمو ناتج قطاع النفط بنسبة **% 81** وفي السنة الموالية تراجع نمو **(PIB)إلى 3%** بعد انكماش ناتج قطاع النفط بنسبة **% 10** - نفس الملاحظة بالنسبة لسنة 2009 بعد الأزمة المالية العالمية و مع تراجع ناتج قطاع النفط تراجع معه الناتج المحلي الإجمالي.

2.2.4 تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر :

بدأ إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر سنة 1976 باستغلال حقل حاسي الرمل وتم بعده اكتشاف حقول كثيرة، ومنذ سنة 1998 والجزائر تسعى إلى تطوير إنتاجها الغازي خاصة بعد انطلاق عملية الإنتاج في كل من حقل حاسي بركين من طرف شركة أناداركو الأمريكية إجراءات تطوير حقل عين صالح من طرف شركة بريتيش بيتروليوم، وحقول غازية أخرى بعين أمناس.

وتعتبر الجزائر اليوم من أهم البلدان من حيث إنتاج الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المميع وذلك لامتلاكها أكبر وحدة للتمييع على المستوى العالمي.

الجدول (09) :تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة من 2000إلى 2010: **الوحدة** :مليار م^3

السنة	2000	2002	2004	2006	2008	2010
سوناطراك لوحدها	128	128	124	122	119	120
عبر الشركة	12	12	20	28	35	26
المجموع	140	140	144	150	154	146

المصدر : تقرير شركة سوناطراك 2010-2011.

يتضح من الجدول أنه في سنة 2006 بلغ إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر 150 مليار م^3 أي بزيادة قدرها 10 مليار م 3 عن سنة 2000، ثم لينخفض في سنة 2010 إلى 146 مليار م3 وتتميز الحقول الجزائرية بغناها الخاص بالغاز الطبيعي حيث أنها تنتج ما يقارب % 66 من الغاز الذي تسوقه الجزائر، حيث تقدر طاقة التصدير ب 38 مليار م ^{3} بالنسبة للغاز الطبيعي ما يقارب27 مليارم ^{3} في شكله المميع.

فيما يتعلق بإنتاج الغاز الطبيعي فإنه يتم عن طريق الشركة الوطنية سوناطراك باستخدام إمكانياتها الذاتية أو عن طريق الشراكة الأجنبية.

3.4. واقع حوكمة المصادر الطاقوية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تعد الجزائر أحد الأطراف الهامة التي استجابت لمتخلف المواثيق الدولية التي تنادي بحفظ الإرث البيئي ونقله بصورة آمنة للأجيال المستقبلية في إطار حوكمة البيئة العالمية، وذلك من خلال السعي نحو تبني الأنماط المستدامة في إدارة الموارد البيئية ولاسيما الموارد الطاقوية، خاصة وأن الجزائر بلدا طاقوي بالدرجة الأولى حيث تعتمد على الطاقات التقليدية وجبايتها في تمويل الخطط التنموية، الأمر الذي يضعها أمام مخاطر نضوب مواردها، ويجعل تبني برنامج متكامل لرفع كفاءة الطاقة وإدماج الطاقات المتجددة ضرورة تفرضها تحديات المرحلة القادمة؛ ويمكن معالجة مفهوم حوكمة مصادر الطاقة في الجزائر من أجل إعادة هيكلة اقتصادها التقليدي وفق ضوابط الاستدامة من خلال المخطط الموالي:

المخطط 01 :هيكل حوكمة مصادر الطاقة

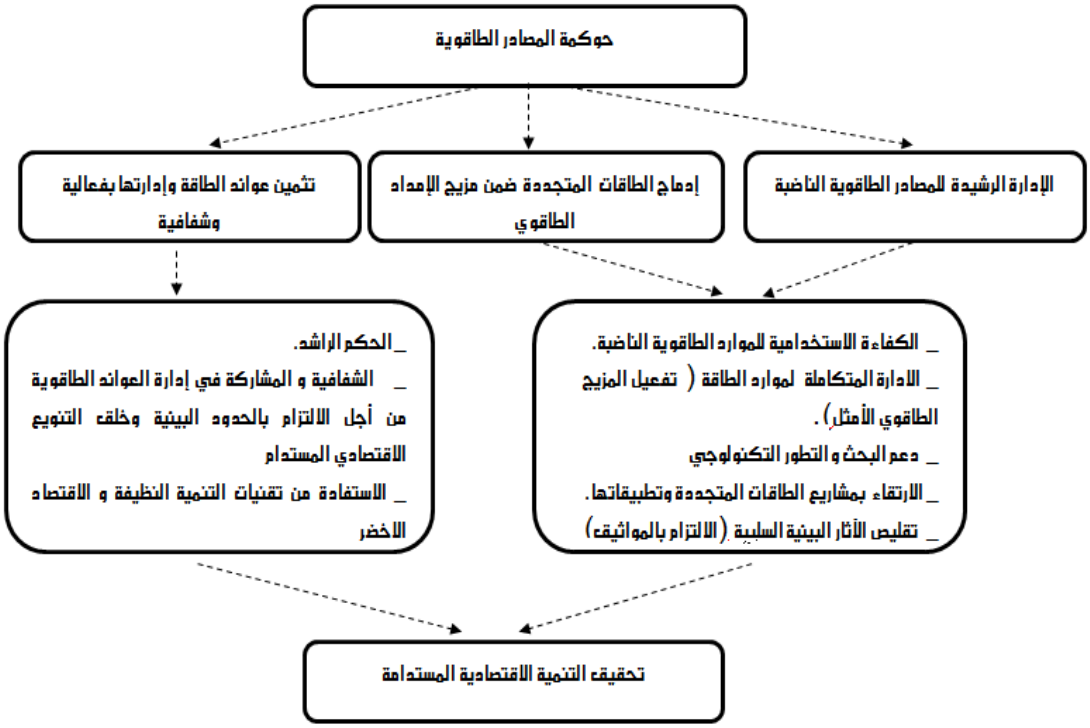

المصدر :صباح براجي ،"دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الإقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة "،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة سطيف ، 2012/2011،ص 145.

تؤثر فوائض الريع النفطية على السياسة الاقتصادية للبلد المصدر ،و قد أصبح الريع النفطي في الجزائر مع مرور الوقت لب و أساس السياسة بشكل عام ،و حجر الزاوية للسياسات الاقتصادية بشكل خاص و إنه عادة ما يترافق ارتفاع الريع في الدول النامية ،مع تراجع في مؤشرات الحكم الراشد ،و بروز بعض الظواهر السلبية في المجتمع على غرار انتشار الفساد ، بحيث تعمل الثروات النفطية على خلق أرضية خصبة لنمو الفساد السياسي بسبب ميل أصحاب القوة و النفوذ و المسؤولين الفاسدين للسيطرة على الريوع و العوائد المتأتية من القطاع المزدهر ،ولا يقومون بتحويل عائدات الصادرات إلى حساباتهم الخاصة و حسب و إنما يتشاركون الغنائم مع مساندهم السياسيين و الجماعات المفضلة و المقربة منهم.(بوالشعور شريفة ،2018 ، ص 132)

وفي دراسة حديثة للحوكمة أجراها البنك الدولي على مستوى 203 دولة تم تحديد ستة خصائص أساسية للحوكمة من قبل دانيال كوفمانDaniel Kaufmann وزملائه (Massimo Martruzzi , Aatt Kraay) من البنك الدولي تتمثل في :المشاركة والمساءلة والاستقرار السياسي وفعالية الحكومة وسلطة القانون وجودة التشريع ومراقبة الفساد، كما تم دراسة المعدل العام لهذه الخصائص في هذه الدول منذ سنة 1996 إلى غاية 2014وكانت الجزائر من بين هذه الدول، وقد اتضح بأن المعدل العام للحوكمة وخصائصها قد تطور ولو نسبيا وهذا يعكس الجهود التي بذلتها الجزائر في هذا المجال، بالرغم من أن هذا المعدل يبقى ضعيفا من سنة 1996 إلى غاية 2014 مقارنة بالمجال الذي حدده خبراء البنك الدولي وهو على النحو التالي :(2.5-)أدنى قيمة يصل إليها المعدل بمعنى ضعيف جدا، و (2.5)أعلى قيمة يمكن أن يحصل عليها المعدل بمعنى مرتفع جدا .(قطاف عقبة ، 2019، ص97)

والجدول الموالي يبين المعدل العام للحوكمة وخصائصها في الجزائر خلال الفترة من 2004 إلى سنة 2014 :

الجدول (10) :مؤشرات الحوكمة في الجزائر خلال الفترة 2004-2014

السنة	التصويت و المسؤولية	الاستقرار السياسي	الفعالية الحكومية	جودة التشريع	دور القانون	مراقبة الفساد	المعدل العام للحوكمة
2004	-0.82	-1.37	-0.52	-0.54	-0.55	-0.63	-0.73
2006	-0.92	-1.12	-0.52	-0.58	-0.64	-0.49	-0.71
2008	-0.99	-1.09	-0.61	-0.79	-0.71	-0.56	-0.61
2010	-1.03	-1.26	-0.48	-1.17	-0.75	-0.49	-0.86
2012	-0.91	-1.34	-0.55	-1.29	-0.79	-0.54	-0.90
2014	-0.94	-1.17	-0.51	-1.21	-0.73	-0.61	-0.86

المصدر : سعايدية حورية ،"تطور مسار الحاكمية في الجزائر بين الآليات القانونية و المحطات العلمية 1999-2016 " ،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ،2016 ، ص 61.

بما أن استهلاك الطاقة سيبقى قائما في البلد سواء توفر لدينا النفط أم لا فإن ذلك يعني أننا سنصبح يوما ما بلدا مستوردا ، و الذي يجعل هذا الزمن قريبا أم بعيدا هو الاستهلاك المحلي ، الذي هو 47% الآن و الذي سيكون في حدود 100% في حدود 225 . لهذه الاعتبارات تصبح الأولوية العاجلة في عملية الانتقال الطاقوي هو التحكم في الاستهلاك المحلي . ليس بحرمان السكان من الطاقة و لا بتعطيل حركة الإنتاج لتوفير الطاقة و لكن بتحقيق الفاعلية الطاقوية .و تحقيق الفاعلية الطاقوية يقوم على ثلاث أسس :دراسة الأسعار،التحكم في تقنيات و تكنولوجية الفعالية ،برامج مكافحة التبذير و الاستعمال غير العقلاني و غير الضروري .حيث يمكن إعادة دراسة إستراتيجية الأسعار على أساس تفضيلي ،و تطوير الخليط الطاقوي بالانتقال السريع و القوي للطاقات المتجددة .(عمرة مهديد ، 2019،ص 207)

لذا فإنه يقتضي الاستخدام الأمثل لما تبقى من احتياطي النفط باعتماد سياسة رشيدة في مجال الإنتاج تأخذ بعين الاعتبار متطلبات التنمية الحاضرة من جهة و المحافظة على الثروة البترولية الناضبة للأجيال القادمة من جهة أخرى ما يعني :

- **التقليل من الاعتماد على مؤشر الطلب في السوق العالمية في تحديد حجم الإنتاج** (تحديد حجم الإنتاج الذي يحقق المصلحة الوطنية لا مع ما يتناسب و احتياجات الدورة الاقتصادية الرأسمالية)
- **ربط عمليات الاستخدام بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني** (استخراج البترول بالقدر الذي تحتاجه البلاد من الأموال في أجال محددة و ترك رصيد من الثروة البترولية للأجيال المقبلة ،رغم الادعاء بأن مثل هذا النهج سوف يواجه خطر انخفاض القيمة الرأسمالية المستقبلية من الاحتياطات النفطية).
- **اعتماد سياسة النفط المصنع بدلا من الخام المصدر** (التصدير إلى الأسواق العالمية بعد تحويل البترول الخام إلى منتجات بترولية و بتروكيماوية).
- **الأخذ بعين الاعتبار الأسواق المستقبلية الجديدة للنفط الجزائري** :أي إبلاء اهتمام اكبر في المجالات الدبلوماسية و الاقتصادية لدول القارة الأسيوية و تنمية سائر الجوانب التجارية معها لحثها على الاعتماد أكثر فأكثر على بترول الجزائر و تجنب التركيز فقط على تصديره باتجاه الدول الصناعية الكبرى.(مباركي كريمة ،2013 ، ص 188)

5. الخاتمة :

إن الاقتصاديات التي تتنوع ليها مصادر الدخل تمتاز بأداء اقتصادي أفضل من تلك التي تعتمد على قطاع واحد في توفير الدخل و تحقيق التنمية الاقتصادية ، و يظهر ذلك جليا بعد اندلاع الأزمة النفطية الأخيرة و ما صاحبها من خطورة على الجزائر خاصة

ففي ظل الطلب العالمي المتسارع على الطاقة والوتيرة المتصاعدة لأسعار المصادر التقليدية وتراجع مخزنها تدريجيا، مع التركيز الدولي على الانتقال نحو نموذج التنمية المستدامة التي تعمل على إعادة صياغة آليات و ميكانيزمات النموذج الاقتصادي السائد باستحداث ابتكارات اقتصادية قادرة على التغلب على مختلف التحديات التي يواجهها العالم، وبالأخص التحديات التي يطرحها ملف الطاقة ضن الأبعاد الاقتصادية الاجتماعية والبيئية لحدود الاستخدام، إلا أن هذه الصياغة تستلزم إعادة النظر في كثير من السياسات التي تتميز بضعف الانجازات المتعلقة بترقية قطاع الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، لاسيما على مستوى الدول العربية وبالذات الاقتصاديات الريعية، والتي تعد الجزائر أبرزها.

و يمكن ذكر أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة كما يلي :

- ✓ يمثل قطاع الطاقة أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في توفير احتياجات برامج التنمية من الموارد المالية فضلا عن الدور المحوري الذي يلعبه قطاع النفط و الغاز في توفير موارد الطاقة في العالم و في هذا الصدد يؤكد المجتمع الدولي على دور هذا القطاع و أهميته في تحقيق التنمية المستدامة ؛
- ✓ ارتفاع العوائد النفطية خلال فترات رواج السوق النفطي لم يؤد إلى تحقيق الأهداف المرجوة بسبب عدم كفاءة استغلال هاته الفوائض المالية ما أدى إلى بروز انحرافات على مستوى السياسة العامة و التأثير السلبي على مؤشرات الحوكمة ؛
- ✓ تعتبر حوكمة الموارد الطاقوية الحل الأمثل للانتقال نحو التنمية المستدامة، فهي تسمح بتنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، من خلال ترشيد استخدام الموارد الطاقوية التقليدية باعتماد سياسة تسمح بإدماج الطاقات المتجددة وتطوير التكنولوجيات النظيفة، بما يحقق الفعالية البيئية، العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية ويؤسس لتنمية اقتصادية ؛
- ✓ اعتمدت الجزائر في ظل السياسة الطاقوية على برنامج طويل المدى للتحكم في الطاقة و الانتقال نحو بدائل جديدة عوض التقليدية بالإضافة الى محاولة تهيئة المناخ الملائم لتنصيب قدرات هامة من الطاقات المتجددة،هذه الأخيرة التي يعول عليها كثيرا للخروج من التبعية لقطاع المحروقات من جهة، و ضمان استدامة مواردها الطاقوية من جهة أخرى ؛
- ✓ عاب على تجربة إدماج الطاقات المتجددة في الجزائر ضعف الإطار التشريعي وعدم تأهيل الكوادر البشرية القادرة على قيادة هذه التجربة مع غياب مناخ مناسب البحث والتطوير لتحقيق الأهداف المسطرة لذا فالجزائر بحاجة إلى الاسترشاد بالتجارب الناجحة عربيا و عالميا .

و من خلال كل ما سبق توصلنا إلى مجموعة توصيات نذكر منها على الخصوص:

- ✓ اتخاذ إجراءات و تدابير لتنويع الهيكل الاقتصادي من خلال الاستغلال الأمثل للفوائض المالية و هو ما يؤدي إلى الوصول إلى الأمن الطاقوي ؛
- ✓ ضرورة اعتماد الحوكمة بالاسترشاد بالتجارب الناجحة من خلال إدراج الإطار التشريعي و المناخ المناسب لقيادة هذه التجربة لتحقيق الأهداف المسطرة ؛
- ✓ تبني إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يشارك في بنائها وإعدادها كل الجهات؛
- ✓ تقييم إمكانيات الجزائر من مصادر الطاقات المتجددة من خلال وضع مشاريع استثمارية للتخفيف من الاعتماد على قطاع لمحروقات الذي يعتبر المهدد الرئيسي للبيئة ؛
- ✓ ترقية البحث العلمي ورفع الميزانية المخصصة للارتقاء بالتكنولوجيات الحديثة وخاصة في مجال الطاقات المتجددة، فضلا عن أخذ المبادرة لانفتاح الجامعة الجزائرية على المؤسسات والقطاعات الاقتصادية للاستفادة من الأبحاث والنتائج المتوصل إليها؛

قائمة المراجع:

1. أحمد شفيق الخطيب، معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية، مكتبة لبنان، بيروت، 1990.
2. عصام نعمان، العرب والنفط والعالم، دعوة للتفكير والتغيير، دار مصباح الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1982.
3. عفاف الحسيني ، الجيولوجيا علم طبقات الارض ، منشورات المعهد التربوي الوطني ، الجزائر
4. قطاف عقبة ،دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر–،اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2019.
5. مباركي كريمة ، استراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الدولي ، جامعة سطيف 1 ، 2013–2014
6. نبيل زغبي، "أثر السياسات الطاقية للإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري "،(مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2012 .
7. وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر،2013.
8. أيت قاسي عزو رضوان ، مسيليتي نبيلة ،بن زيدان الحاج ،الاقتصاد الأخضر كبديل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة عرض حالة مصر و الجزائر ، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية ، مجلد 02/العدد 04، 2019.
9. بوالشعور شريفة ، الحوكمة و تحقيق الكفاءة الاقتصادية في ادارة العوائد النفطية ، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات ، المجلد 4 ،العدد1، جوان 2018.
10. سهيلة حسيب ،جمال لطرش ،التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع و التحديات ، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة ،المجلد رقم 02 ، أفريل 2018.
11. صيد تونس ،موفق سهام ، تقرارت يزيد، مساعي الدول المغاربية في توجيه الاقتصاد الأخضر لخدمة التنمية المستدامة مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، العدد الخامس ، 2018.
12. عمرة مهديد ، استراتيجيات الانتقال و الحوكمة الطاقوية في الجزائر افاق 2030، مجلة الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة خنشلة ، العدد 11 ، جانفي 2019.
13. قحام وهيبة ،شرقرق سمير ،الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل – مشاريع الاقتصاد الاخضر في الجزائر–، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، العدد السادس ،ديسمبر 2016.
14. مداح عبد الهادي ،ستي حميد ، جهود الجزائر في الحد من ظاهرة البطالة ،الأفاق للدراسات الاقتصادية ، العدد 02 ، المجلد 5 ، 2020.
15. مهلل عبد المالك ، واقع الفقر في الجزائر و العالم العربي : قراءة بعض المؤشرات ، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية – دراسات اقتصادية –،جامعة زيان عاشور الجلفة ، العدد2.
16. سالمي رشيد ، عزي هاجر ، "واقع و آفاق التنمية المستدامة في الجزائر "، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الخامس : استراتيجيات الطاقة المتجددة و دورها قي تحقيق التنمية المستدامة ، يومي 23 –24 أفريل 2018 جامعة البليدة 2